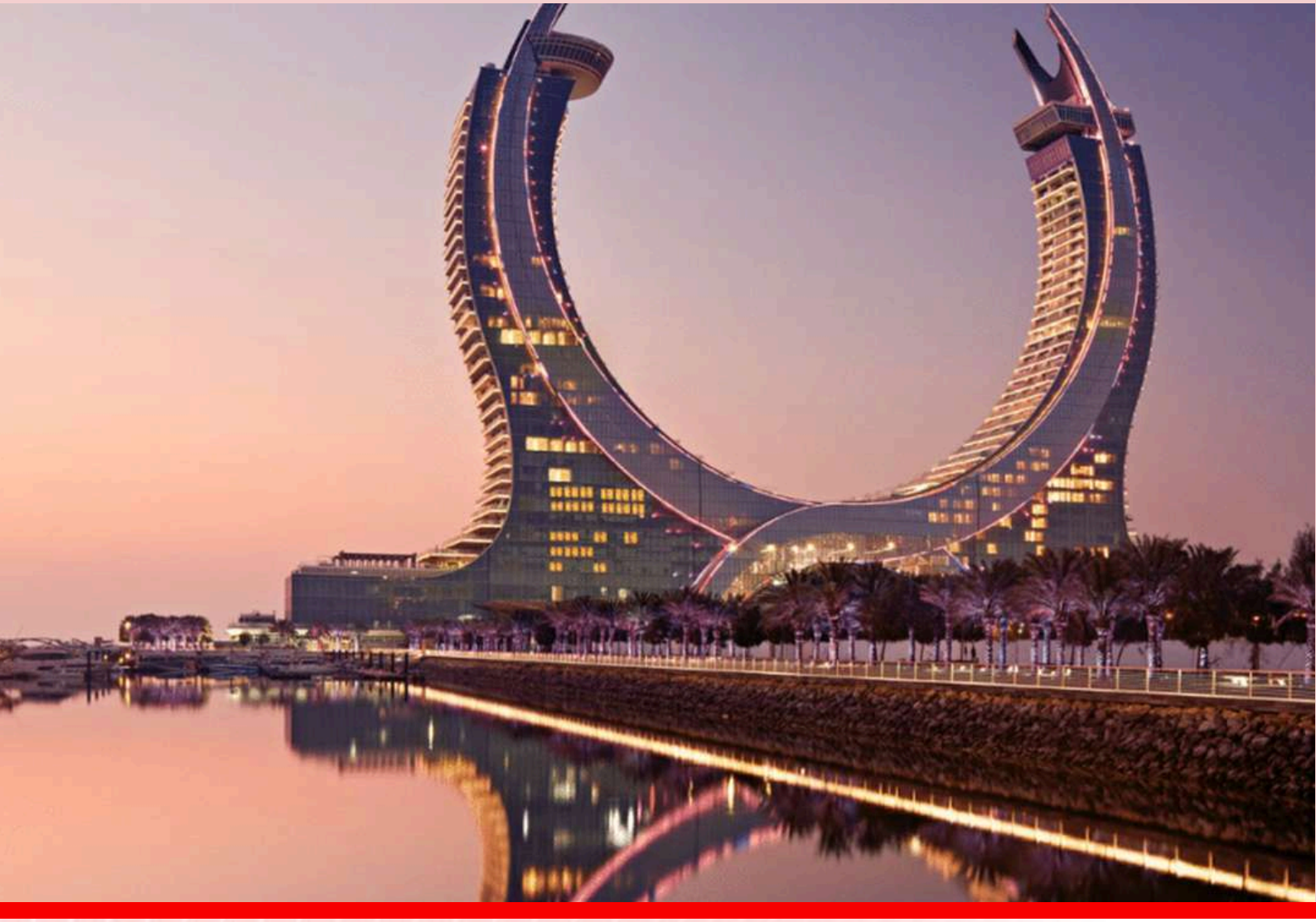

ACQUISORY
Your Growth, Our Business

نشرة ضريبية

قطر تُطلق إطار الضريبة الدنيا العالمية (الركيزة الثانية)

April 2026

GCC@acquisory.com
www.acquisory.com

Celebrating 15 Years of Learning & Growth

المقدمة

في **12 فبراير 2026**، أصدرت الهيئة العامة للضرائب في قطر دليل المستخدم الخاص بالركيزة الثانية، والذي يقدّم توضيحات تفصيلية حول تطبيق إطار الضريبة الدنيا العالمية في قطر.

ورغم التركيز على معدل الضريبة الأدنى البالغ 15%، فإن التطور الأهم يتمثل في كيفية تطبيق هذه القواعد عمليًا. إذ إن الركيزة الثانية لا تعتمد على معدلات الضرائب المعلنة، بل تعتمد على كيفية إحتساب وتوزيع الدخل والضرائب والملكية وفق إطار GloBE

ويؤكد التوجيه الصادر في قطر على ثلاث نقاط رئيسية:

- تم إعداد "**ضريبة الحد الأدنى المحلية**" لضمان إحتفاظ قطر بحقوق فرض الضرائب الأساسية على الأرباح ذات الضرائب المنخفضة التي تنشأ محليًا.
- يمكن أن تخلق قاعدة تضمين الدخل إلتزامًا ضريبيًا في قطر حتى في حال تحقق الأرباح بالكامل خارج الدولة.
- تؤثر الخصائص الهيكلية بشكل كبير على مكان وكيفية نشوء الضريبة التكميلية، لا سيما نسب الملكية وهيكل المجموعة.

ويمكن فهم الآثار العملية من خلال السيناريوهات القادمة.

ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية
توطين التكلفة الضريبية

مثال توضيحي

تحقق شركة تابعة في قطر أرباحًا بقيمة 10 ملايين ريال قطري وتخضع لمعدل ضريبة فعلي قدره 10%

وبموجب إطار الركيزة الثانية في قطر، يتم تطبيق ضريبة إضافية لرفع المعدل الفعلي إلى 15%، مما يؤدي إلى إستحقاق ضريبة إضافية داخل قطر.

ما الذي يعنيه ذلك عمليًا؟

يوضح هذا المثال سمة أساسية في تشكيل هذا النظام:
ستقوم قطر بتحصيل الضريبة الإضافية قبل أن تتمكن أي دولة أخرى من تطبيق قواعد الركيزة الثانية.

ومن منظور تجاري:

- يتم إستيفاء أي نقص عن معدل 15% على الأرباح المتحققة في قطر محليًا
- يتم فعليًا منع الدول الأم الأجنبية من تطبيق "**قواعد تضمين الدخل**" أو "**قاعدة الأرباح منخفضة الضرائب**" على نفس الدخل
- ستشهد المجموعات التي تستفيد من حوافز أو معدلات ضريبية منخفضة في قطر زيادة مباشرة في التكلفة الضريبية المحلية.

ويمثل ذلك تحولًا جوهريًا، حيث تقل القدرة على الاستفادة من فروقات معدلات الضريبة بين الدول عند تطبيق ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية المؤهلة.

الخلاصة:

تضمن ضريبة الحد الأدنى المحلية الإضافية إحتفاظ قطر بحق فرض الضريبة على الأرباح المحلية منخفضة الضريبة، وغالبًا ما تكون أول جهة تقوم بتحصيل الضريبة الإضافية.

قاعدة تضمين الدخل - أرباح خارجية

مثال توضيحي

تمتلك مجموعة مقرها قطر شركة تابعة في دولة أجنبية تخضع أرباحها لمعدل ضريبة فعلي 5%، ولم تقم تلك الدولة بتطبيق قواعد الركيزة الثانية.

بموجب قاعدة تضمين الدخل، يتعين على الشركة الأم في قطر سداد ضريبة إضافية في قطر لرفع المعدل إلى 15%.

ما الذي يعنيه ذلك عمليًا؟

- هنا تصبح القواعد أكثر تأثيرًا وأكثر تعقيداً.
- حيث تنشأ الضريبة في قطر رغم أن الأرباح متحققة بالكامل خارجها.

و من الناحية العملية:

- قد تتحمل المجموعات إلتزامات ضريبية في قطر على دخل أجنبي.
- تصبح قطر بمثابة جهة تحصيل في حال عدم تطبيق الدول الأخرى للركيزة الثانية.
- قد تنطبق قاعدة تضمين الدخل، ليس فقط على مستوى الشركة الأم ، بل أيضًا على الكيانات الوسيطة أو المملوكة جزئيًا في قطر.

وهذا يغيّر طريقة تقييم العبء الضريبي:

- لم يعد كافيًا تحليل كل دولة بشكل منفصل.
- بل إن هيكل المجموعة هو الذي يحدد مكان سداد الضريبة.

الخلاصة:

قد تؤدي الأرباح الأجنبية منخفضة الضريبة إلى التزام ضريبي في قطر، مما يجعل فهم تفاعل قاعدة تضمين الدخل مع هيكل المجموعة أمرًا بالغ الأهمية.

أثر الملكية – تعقيد غالبًا ما يتم تجاهله

مثال توضيحي

تمتلك شركة أم في قطر حصة 30% في شركة تابعة أجنبية منخفضة الضريبة، ويبلغ إجمالي الضريبة الإضافية المحتسبة على مستوى الدولة 10 ملايين يورو.
بموجب قواعد الركيزة الثانية، تطبق قطر قاعدة تضمين الدخل فقط على نسبة ملكيتها، مما يؤدي إلى إلتزام ضريبي قدره 3 ملايين يورو، بينما يبقى الجزء المتبقي خارج نطاق المجموعة.

ما الذي يعنيه ذلك عمليًا؟

- يوضح هذا المثال نقطة أقل وضوحاً ولكنها مهمة للغاية.
- تؤثر الملكية بشكل مباشر على مقدار الضريبة المستحقة.

وينتج عن ذلك نتائج غير خطية:

- قد تختلف الالتزامات الضريبية لمجموعتين لهما نفس العمليات **بسبب اختلاف هيكل الملكية فقط**.
- قد تحد حصص الأقلية من التعرض، لكنها تضيف تعقيدًا في نمذجة النتائج.

وهذا مهم بشكل خاص في:

- المشاريع المشتركة.
- هياكل الاستثمار المباشر.
- الشركات القابضة ذات الملكية الجزئية.

الخلاصة:

- لم تعد الملكية مجرد إعتبار قانوني أو تجاري، بل أصبحت عاملًا رئيسيًا في تحديد نتائج الركيزة الثانية.

إعتبارات عملية للشركات

يوضح المنظور القطري أن الركيزة الثانية ليست مجرد نظام قائم على المعدلات، بل إطار حسابي قائم على البيانات.

يجب على المجموعات الآن التركيز على:

الأولويات الفورية:

- تحديد الدول التي قد **ينخفض** فيها معدل الضريبة الفعلي **عن 15%**
- **تحديد مكان** نشوء أي ضريبة إضافية.
- تقييم ما إذا كانت قطر ستكون **جهة التحصيل الرئيسية.**

المراجعة الهيكلية:

ينبغي التركيز على:

- هياكل الملكية التي تشمل كيانات في قطر.
- الكيانات الوسيطة في قطر.
- المشاريع المشتركة وحصص الأقلية.

الأثر النقدي للضريبة:

- نمذجة الزيادة المتوقعة للوصول إلى **الحد الأدنى 15%**.
- تحديد مكان **سداد** هذه الضريبة.

منظور أكويزوري

أصبح إطار الركيزة الثانية في قطر مطبقًا بالكامل ومتوافقًا مع معايير **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**.

والتطور الأهم لا يتمثل في فرض معدل أدنى، بل الآلية التي يتم من خلالها فرض هذا المعدل.

بالنسبة للعديد من المجموعات، لن تنشأ المخاطر الأساسية من الدول ذات الضرائب المنخفضة، بل عن:

- تواجد الشركات الأم والشركات القابضة.
- كيفية توزيع الدخل والضرائب داخل المجموعة.
- هيكل الملكية للكيانات الرئيسية.

سيكون فهم هذه العوامل أمرًا بالغ الأهمية في تحديد حجم المخاطر ومكان تبلورها.

WWW.ACQUISORY.COM

Our Offices

UAE

Dubai Office 604, Bay Square 11,
Business Bay,
P.O. Box: 118767, Dubai, UAE
+971 4576 5098
GCC@acquisory.com

INDIA

Delhi-NCR 1116, 11th Floor, WTT,
C-1, Sector 16,
DND Flyway, Noida – 201301
T: +91 120 614 300
Fax: +91 120 6143033

Mumbai
102, 1st Floor, Naman Centre, BKC, Near MMRDA Parking,
Bandra East, Mumbai City, Maharashtra, 400051
T: +91 22 68648100
Fax: +91 22 68648132

Bengaluru Unit 1003-1004, 10th Floor,
Prestige Meridian - II,
Mahatma Gandhi Rd, Ashok Nagar,
Bengaluru,
Karnataka, 560025

GCC@acquisory.com

www.acquisory.com

Celebrating 15 Years of Learning & Growth